

محضر اجتماع الجمعية العامة العادية
لبنك البحرين والكويت

التاريخ: الاربعاء 24 مارس 2021
المكان: عن طريق الاتصال المرئي

رقم الجلسة: 2021/1
الوقت : 10:00 صباحا

إنه في التاريخ والوقت والمكان المشار إليهم أعلاه، أعلن السيد مراد بصفته رئيسا لمجلس الإدارة افتتاح الجمعية العامة العادية للمساهمين.

وينعقد هذا الاجتماع بالاستناد إلى المواد 198، 199، 200، 201 من قانون الشركات التجارية الصادر بمرسوم بقانون رقم (21) لسنة 2001 وتعديلاته والم المواد من 46 إلى 50 من النظام الأساسي للبنك، إذ تمت الدعوة له بالإعلان في صحف الأيام وأخبار الخليج والـ GDN في 4 مارس 2021، وشمل الإعلان الدعوة وجداول أعمال الاجتماع. وتم إخطار الجهات المعنية المتضمنة كل من وزارة الصناعة والتجارة والسياحة ومصرف البحرين المركزي وشركة بورصة البحرين والمدقق الخارجي إرنست و يونغ. هذا وقد عقد البنك الاجتماع وكذلك اجتماع الجمعية العامة غير العادية التي تلت هذا الاجتماع عن طريق الاتصال المرئي تواكبا مع توجيهات الحكومة المؤقتة ووزارة الصحة بشأن إجراءات مكافحة فايروس كورونا المستجد والحد من انتشاره في مملكة البحرين.

وحضر الاجتماع كل من:

- مساهمون يبلغ مجموع أسهمهم الحاضرة أصلية ووكالة 1,089,736,435 سهما من جملة أسهم البنك البالغ عددها سهم 1,361,736,332 أي بنسبة 80.76 % (بعد استقطاع أسهم الخزينة من مجموع الأسهم)، حسب التسجيلات المعتمدة للحضور الافتراضي لدى مسجل الأسماء المساند والتي أعلناها قبل البدء في الاجتماع.

- أعضاء مجلس إدارة التالية أسماءهم:
 - السيد مراد علي مراد-رئيس مجلس الإدارة ورئيس لجان التدقيق والالتزام والتعيين والمزايا والحكومة
 - السيد محمد عبدالرحمن حسين- رئيس اللجنة التنفيذية (عن طريق الاتصال المرئي)
 - السيد هاني علي المقطري- رئيس لجنة المخاطر(عن طريق الاتصال المرئي)

- الرئيس التنفيذي للمجموعة
- رئيس تنفيذي لمجموعة الرقابة المالية والتخطيط (عن طريق الاتصال المرئي)
- رئيس تنفيذي لمجموعة الموارد البشرية والشئون الإدارية (عن طريق الاتصال المرئي)
- رئيس تنفيذي لمجموعة العمليات ونظم المعلومات (عن طريق الاتصال المرئي)
- رئيس أمانة سر المجموعة
- المستشار القانوني لدى البنك (عن طريق الاتصال المرئي)
- مندوب وزارة الصناعة والتجارة والسياحة (عن طريق الاتصال المرئي)
- مندوب مصرف البحرين المركزي (عن طريق الاتصال المرئي)
- ممثل المدقق الخارجي إرنست و يونغ (عن طريق الاتصال المرئي)
- ممثل شركة بورصة البحرين (عن طريق الاتصال المرئي)

- ممثل شركة بورصة البحرين (عن طريق الاتصال المرئي)
- ممثلو شركة ك. فينتك- مسجل الأسهم المساند (عن طريق الاتصال المرئي)

استهل السيد الرئيس الاجتماع بالترحيب بالأصالة عن نفسه ونيابة عن السادة أعضاء مجلس الإدارة بالحضور من مساهمين ومندوبي الجهات الرسمية المختصة و ذكر بأن 2020 كانت سنة غير مسبوقة للعالم أجمع و ركز البنك في هذه الفترة على ثلاثة أمور رئيسية و هي صحة و سلامه موظفيه و دعم علماه و مواصلة أعماله بأفضل شكل ممكн بغض النظر عن تأثيرات جائحة كوفيد 19 و ذلك بأن تكون جميع الخدمات متوفرة في جميع الأوقات و كذلك تكثيف جهود البنك في توفير خدمات الكترونية عالية الجودة.

ثم عرض السيد الرئيس على السادة الحضور جدول الأعمال والذي اعتمد كالتالي:

1. اعتماد محضر اجتماع الجمعية العامة العادية الذي انعقد بتاريخ 2020/3/24

بين السيد الرئيس بأن التقرير السنوي للبنك يتضمن المحضر المذكور أعلاه، بما يلغى الحاجة لتلاوته.

قرار رقم 2020/2-1:

"اعتمدت الجمعية العامة العادية محضر الاجتماع السنوي السابق الذي انعقد بتاريخ 2020/3/24 كما هو".

ملاحظة: بمداخلة من السيد المساهم علي الطريف عند مناقشة الموضوع أعلاه، بارك البنك تحقيق النتائج الجيدة و أكد بأنه ليس لديه ملاحظات على المحضر حيث أنه غطى جميع مناقشات السادة المساهمين و أكد على الجسر الإيجابي غير المسبوق للتواصل مع المساهمين عبر رئيس أمانة سر المجموعة، و الجهد الذي تصب في مصلحة الجميع و تمنى للبنك مواصلة النجاح و تحقيق الأفضل دائما. وشكر السيد الرئيس المساهم علي الطريف على هذه المداخلة الإيجابية و تمنى للجميع النجاح و التوفيق.

2. مناقشة وإقرار تقرير مجلس الإدارة عن أعمال البنك للسنة المنتهية في 31/12/2020م وعرض موجز من الرئيس التنفيذي للمجموعة لأهم الأعمال وإنجازات البنك خلال العام.

قام الرئيس التنفيذي للمجموعة بتقديم عرض موجز تناول فيه أهم أعمال و إنجازات البنك خلال عام 2020، وأهم مؤشرات الأداء بالنسبة للبنك والاهتمام بتنمية الموارد البشرية و موضوع الاستدامة، والدور الهام الذي يقوم به البنك لتعزيز التزامه بالمسؤولية الاجتماعية. ان العرض الذي قدمه الرئيس التنفيذي هو جزء لا يتجزأ من محضر هذا الاجتماع.

ملاحظة: يتضمن المحضر مناقشات السادة المساهمين في هذا الخصوص و هي جزء لا يتجزأ من هذا المحضر.

3. الاستماع لتقرير مدققي الحسابات عن أعمال البنك للسنة المنتهية في 31/12/2020م.



استمعت الجمعية العامة العادية لتقرير مدقق الحسابات و لم يكن للسادة المساهمين ملاحظات على ذلك.

4. مناقشة البيانات المالية بنهاية 31/12/2020م والمصادقة عليها.

أكّد السيد الرئيس بأنّه كان من ضمن مبادرات دعم العملاء و بتوجيهات من مصرف البحرين المركزي إعفاء زبائن البنك من فوائد القروض لمدة ستة شهور بلغت تكلفتها حوالي 20 مليون دينار بحريني و كان مصرف البحرين المركزي قد منح البنوك المحلية استثناءات لبعض المؤشرات الرقابية المطلوب استيفائها، على سبيل المثال مؤشر السيولة. و لكن بفضل من الله سبحانه و تعالى لم يتطلب البنك تعديل مؤشراته المالية مما يدل على متانة البنك المالية و أعماله المتعددة. و قد كان الأداء المالي للبنك في ظل كل هذه الظروف أكثر من جيد، و أكّد أن طموحات البنك و السادة المساهمين أعلى من ذلك. و بعد المناقشة اتخذت الجمعية العامة العادية القرار التالي:

قرار رقم 2021/1-2

"اعتمدت الجمعية العامة العادية القوائم المالية لعام 2020م وصادقت عليها".

ملاحظة: يتضمن المحضر مناقشات السادة المساهمين في هذا الخصوص و هي جزء لا يتجزأ من هذا المحضر.

5. الموافقة على توصية مجلس الإدارة بإقرار التخصيصات التالية:

• توزيع مبلغ 26,986,949.3 دينار بحريني أرباحاً نقدية عن عام 2020م بواقع 20 فلساً بحرينياً للسهم الواحد أي ما يعادل 20% من رأس المال، وسيتم توزيع الأرباح النقدية بتاريخ 2021/04/12.

• توزيع أسهم منحة مجانية على المساهمين بنسبة 10% من رأس المال المدفوع أي ما يعادل سهم واحد لكل 10 من الأسهم المملوكة بما مجموعه 13,617,363.3 دينار بحريني، ليصبح رأس مال البنك بعد الزيادة 149,790,996.5 دينار بحريني مقسم إلى 1,497,909,965 سهم.

- تحويل مبلغ 5,203,343.3 دينار بحريني إلى الاحتياطي القانوني.

- تحويل مبلغ 2,601,671.6 دينار بحريني إلى الاحتياطي العام.

- اعتماد مبلغ 2,200,000 دينار بحريني للتبرعات فيما يخص البنك وشركته التابعة.

- تدوير مبلغ 1,424,105.4 دينار بحريني كأرباح مستبقاة ترحل إلى العام القادم.

قرار رقم 2021/1-3

"وافقت الجمعية العامة العادية على التوصيات المذكورة أعلاه".

6. التبليغ عن العمليات التي جرت خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2020 مع أي من الأطراف ذات العلاقة كما هو مبين في الإيضاح رقم (26) من البيانات المالية تماشياً مع المادة 189 من قانون الشركات التجارية.

أخذت الجمعية العامة العادية علماً بالموضوع دون إبداء ملاحظات عليه.

7. مناقشة تقرير حوكمة الشركات للبنك عن عام 2020م و مدى التزام البنك بمتطلبات مصرف البحرين المركزي في شأنه.

أوضح السيد الرئيس اهتمام البنك البالغ بهذا الموضوع و ذكر بأن التقرير السنوي للبنك يشتمل على قسم خاص يتناول الموضوع أعلاه بالتفصيل. ثم طلب من رئيس أمانة سر المجموعة تلاوة ملخص حوكمة الشركات للبنك.

و ذكر رئيس أمانة سر المجموعة إن لدى البنك دليل عمل متكملاً للحوكمة. ويقوم البنك بالإفصاح الدقيق عن ممارسات حوكمة الشركات لديه. وتتوافق المعلومات المتعلقة باللجان التابعة للمجلس واجتماعاتها ومشاركة الأعضاء فيها، برنامج التطوير المستمر لأعضاء المجلس وورش العمل التي أعدت لها الغرض ، المعاملات الرئيسية التي تتطلب موافقة المجلس عليها وكيفية حصول أعضاء المجلس على الاستشارة الفنية، وإجراءات تقييم المجلس واللجان التابعة له والصادرة للأعضاء بشكل منفرد، و الهيكل الإداري والمعلومات المتعلقة بأعضاء مجلس الإدارة وتصنيفهم كمستقلين أو غير مستقلين، و معلومات عن الإدارة التنفيذية، ومجمل مصاريف مجلس الإدارة ومكافآت الإدارة التنفيذية ، مذكورة في تقرير الحوكمة الذي هو جزء من التقرير السنوي للبنك (الصفحتان 36-26). وأوضح عن إجمالي رسوم المدقق الخارجي للمجموعة خلال عام 2020. ونود التنويه بأن هذه الإفصاحات متطابقة مع متطلبات مصرف البحرين المركزي مع الأخذ في الاعتبار حقوق الأفراد في الاحتفاظ بسرية المعلومات الشخصية.

و أضاف بأن بعض الإفصاحات الإضافية في تقرير حوكمة الشركات لعام 2020 الذي يمثل جزءاً من التقرير السنوي للبنك للمبادرات التي تم تطبيقها في عام 2020 لتعزيز ممارسات حوكمة الشركات في البنك هي كالتالي و جميعها مذكورة في التقرير السنوي بشكل تفصيلي.

1. تفصيل المواقف المتعلقة بسياسات التعامل مع القضايا التي تتعلق بتضارب المصالح و ما تم عمله خلال عام 2020 لتطبيق هذه السياسات.

2. المواقف التي لم يتم الالتزام فيها بشكل يتناسب كلياً مع متطلبات مصرف البحرين المركزي و تم معالجة بعضها بشكل فوري والأخرى تم وضع إطار زمني واضح لمعالجتها وهي بعض الأمور الإجرائية الخاصة بالإفصاحات المتعلقة بانتخابات مجلس الإدارة التي يجب أن تكون أكثر وضوحاً في دعوة الانتخابات و تعديلات طفيفة على شروط مرجعية بعض اللجان علماً بأنه حتى في حالة عدم تعديل شروط المرجعية كان البنك ملتزماً بمتطلبات مصرف البحرين المركزي و تشكيل لجنة المخاطر التي يجب أن تعدل لزيادة عدد الأعضاء المستقلين.



3. و الجدير بالذكر بأن البنك قد أجرى ثلاثة مراحل لاختبار الامتثال لمتطلبات الجهة الرقابية الخاصة بالحكومة أولها أجرتها دائرة التدقيق الداخلي و الأخرى دائرة الالتزام بالتطبيق و الثالثة عن طريق أمانة سر المجموعة.

4. نتائج تقييم المجلس و السادة الأعضاء و اللجان التابعة للمجلس لعام 2019 مذكورة في التقرير السنوي للبنك. و هنا نود أن ننوه بأن المجلس قد أكمل عملية التقييم لعام 2020 أيضاً في بداية العام الجاري و جاءت النتائج بشكل عام إيجابية جداً و كانت نسبة حضور اجتماعات المجلس 100% من قبل جميع أعضاء المجلس و هناك بعض التوصيات لتطوير عمل المجلس كالتالي:

- الاعتماد بشكل أكبر على التكنولوجيا و الرقمنة لأعمال مجلس الإدارة و لجانه
- إعادة تشكيل اللجان بشكل دوري لاستفادة جميع السادة الأعضاء و اكتساب الخبرة في لجان أخرى
- النظر في عقد مزيد من الاجتماعات للجنة الأعضاء المستقلين
- النظر في تقليل المدة الزمنية لاجتماعات المجلس ليتم التركيز على القضايا ذات الأولوية
- تطوير نظام الاتصال المرئي

4. المضي قدماً في تطوير الإطار العام للاستدامة لدى البنك

قرار رقم 2021/1-4

"اعتمدت الجمعية العامة العادية تقرير حوكمة الشركات للبنك عن عام 2020 و لم يكن للسادة المساهمين ملاحظات عليه".

8. الموافقة على توصية مجلس الإدارة بقرار مبلغ 552,500 دينار بحريني مكافأة عضوية لمجلس الإدارة لعام 2020م.

قرار رقم 2021/1-5

"وافقت الجمعية العامة العادية على توصية مجلس الإدارة بخصوص مكافأة عضوية مجلس الإدارة لعام 2020م بمبلغ إجمالي هو 552,500 ألف دينار بحريني".

9. تعيين مدقق حسابات البنك لسنة المالية 2021م بعد الحصول على موافقة مصرف البحرين المركزي وتفويض مجلس الإدارة بتحديد أتعابهم.

ذكر السيد الرئيس بأن مجلس الإدارة قد رفع توصيته بإعادة تعيين السادة ارنست ويونغ مدققي البنك الخارجيين الحاليين ل القيام بالمهمة، وذلك بتوصية من لجنة التدقيق والالتزام التابعة للمجلس شريطة موافقة مصرف البحرين المركزي على ذلك.



قرار رقم 2021/1-6:

" وافقت الجمعية العامة العادية على إعادة تعيين شركة ارنست ويونغ للقيام بال مهمة".

10. إبراء ذمة السادة أعضاء مجلس الإدارة من كل ما يتعلق بتصرفاتهم عن السنة المنتهية في 2020/12/31 م.

قرار رقم 2021/1-7:

" اقرت الجمعية العامة العادية الموضوع".

11. ما يستجد من أعمال طبقاً للمادة (207) من قانون الشركات التجارية

لم توجد مواضيع للمناقشة تحت هذا البند.

مناقشات السادة المساهمين:

كان لدى السادة المساهمين عدة أسئلة تخص مواضيع على جدول الأعمال كالتالي:

أسئلة المساهم السيد علي الطريف:

- أشاد السيد علي الطريف بإطلالات مسئولي البنك على وسائل التواصل الاجتماعي لاطلاع المساهمين و الجمهور بالمستجدات في البنك، وبالنسبة لمؤتمر المحللين الماليين ذكر بأنه تم عقد ذلك في منتصف عام 2020 و في الربع الأول من عام 2021 تم الإعلان عن المؤتمر في الساعة 11:45 صباحاً مع أن المؤتمر ينعقد في نفس يوم الإعلان في الساعة 2 ظهراً و هذا إشعار قصير جداً. و تمنى مواصلة عقد هذه المؤتمرات مع الإعلان عن عقدها مسبقاً بفترة معقولة ليتسنى للراغبين في الحضور في التمكّن من ذلك.

رد السيد الرئيس: نطلب من الإدارة النظر في ذلك والاستجابة له.

- بخصوص موضوع الاستحواذ أود أن أوجه كلمة بسيطة و هي أن أحد المصادر الأخرى قد دفع مبالغ طائلة تتعلق بموضوع استحواذ و كان من الأفضل تجنب دفع هذه المبالغ وكان من الإمكان إنشاء بنك جديد باستخدام هذه المبالغ، فارجوا أن لا يقع بنك البحرين و الكويت في نفس الخطأ وأن يكون موضوع الاستحواذ على أساس تجاري فقط. ثم سُئل عن الأصول الأخرى في مجموعة الإثمار غير بنك التجربة التي يمكن للبنك الاستحواذ عليها.

رد السيد الرئيس: في الوقت الحاضر البنك ملتزم بمذكرة التفاهم الموقعة مع الطرف الآخر التي توضح إمكانية الإفصاح عن كل شيء في وقته للاستحواذ على بنك الإثمار وبعض الأصول التابعة لشركة إثمار القابضة. و أضاف بأن الموضوع خاضع لدراسة استشارية و بمجرد الوصول إلى مراحل أخرى سوف يقوم البنك بالإفصاح عن ذلك بعد عمل الدراسة الاستشارية. وأكد السيد الرئيس بأن البنك ينظر في الأمر على أساس تجاري بحث ولا منفعة للبنك عدا ذلك.

أسئلة المساهم السيد أحمد فخرو:

الجمعية العامة العادية بتاريخ 24/3/2021

خاص وسري



- لاحظنا بأن ملاعة رأس المال قد نزلت إلى 14% في شهر ابريل من العام الماضي حيث مر البنك بأوقات صعبة.

رد السيد الرئيس: كانت هناك تقلبات عديدة خلال العام الماضي ولكن المهم بأن ملاعة رأس المال بنهاية العام كانت مرتفعة والإفصاح المرحلي مطلوب و مع الوقت تحسن الوضع و اليوم تحسن بشكل جيد جدا.

- بالنسبة لمؤشرات السيولة المذكورة في عرض الرئيس التنفيذي للمجموعة و هي مؤشرات جيدة فلماذا لم تذكر في الصفحات الأولى (الصفحة 5) من التقرير السنوي؟

رد السيد الرئيس: فعلاً مؤشرات السيولة ممتازة و المصرف المركزي قد منح البنك فرصة بتخفيض المؤشرات خلال العام الماضي ولكن البنك لم يحتاج لذلك. بالنسبة للدولار الأمريكي كان هناك بعض التأثير خلال العام في ظل الأوضاع الصعبة محلياً واقليمياً ودولياً. وأضاف بأنه لا يوجد هناك ما لا يفصح البنك عنه و سوف تتطرق الإدارة في إبراز هذه المؤشرات في الصفحات الأولى من التقرير السنوي في المستقبل.

- لاحظنا بأن بعض الشركات الزميلة قد حققت خسائر.

رد السيد الرئيس: خلال العام في ظل الأوضاع الصعبة و السنة الاستثنائية حققت بعض الشركات الزميلة مثل شركة التسهيلات التجارية وشركة بنفت نتائج دون التوقعات لأسباب مختلفة. ونظراً لامتلاك البنك حصة كبيرة فيها أثر ذلك على المردود من هذه الشركات.

- لماذا لم يحتوي التقرير السنوي للبنك على معلومات القروض المتعثرة و ما هي نسبة هذه القروض؟

رد الرئيس التنفيذي للمجموعة: هذه المعلومات مذكورة في التقرير السنوي في الصفحة 78.

- لماذا انخفض ترتيب البنك بالنسبة لموضوع الاستدامة ESG حيث كان الترتيب السادس في عام 2018 إلى 13 في العام 2020 و متى سوف يقوم البنك بتطوير إطار الاستدامة؟

رد الرئيس التنفيذي للمجموعة: شرع البنك في عام 2020 بإعداد دراسة شاملة للاستدامة و تم تشكيل لجنة من الإدارة لهذا الغرض و يتوقع الانتهاء من اعتماد الإطار العام في عام 2020. وبناء عليه سيتم تحديد المحاور الأساسية و المؤشرات وفي ظل غياب إطار عام معتمد من البنك فإن التقييم و المقارنات قد تكون غير دقيقة.

- إن زيادة النسبة المئوية من الأرباح لاستخدامها في مبادرات المسئولية الاجتماعية شيء يشكر عليه البنك ولماذا لا يقر البنك نسبة من الأرباح لذلك؟

رد السيد الرئيس: لا يرى المجلس وجود علاقة بين الأرباح الصافية السنوية مع مبادرات المسئولية الاجتماعية و في نفس الوقت يولي البنك الاهتمام بهذا الجانب.

- لماذا لا يوجد للبنك خط ساخن و الذي اقترحناه قبل عامين؟



رد السيد الرئيس: نطلب من الإدارة النظر في هذا المقترن والاستجابة له.

- يوجد لدى تعليق بالنسبة لنسبة الديون المتعثرة، لماذا لا تذكر من ضمن المؤشرات المالية في الصفحات الأولى من التقرير السنوي؟

رد السيد الرئيس: سوف تنظر الإدارة في إبراز هذه المؤشرات في الصفحات الأولى من التقرير السنوي في المستقبل بالإضافة إلى مؤشرات السيولة.

أسئلة السيد ميسان المسقطي (ممثل شركة الإثمار القابضة):

- لماذا انخفضت محفظة القروض خاصة في قطاع الشركات وكذلك ودائع العملاء عن عام 2019؟

رد السيد الرئيس: إن مقارنة عامي 2019 و 2020 صعبة جداً و البيئة التشغيلية مختلفة ولم يكن هناك طلبات إئتمانية عديدة في قطاع الشركات في عام 2020 بل أصبح البنك بصدده معاونة عملاءه في هذا القطاع على تعدي هذه المرحلة الصعبة وكان الضرر الأكبر على قطاع الشركات وهذا أمر طبيعي. وبالنسبة للودائع المؤسسية و الحكومية قامت الحكومات بسحب بعض هذه المبالغ و خاصة في فرع البنك بدولة الكويت.

- لماذا لا نرى تمثيل المرأة في الإدارة التنفيذية؟

رد الرئيس التنفيذي للمجموعة: يولي البنك اهتماماً خاصاً بهذا الموضوع وقد تم تعيين خمس سيدات في عام 2020 في مجالس إدارات البنك و شركاته التابعة. أما بالنسبة للمناصب الإدارية فإن لدى البنك عدة سيدات في الإدارة المتوسطة و يعمل على تطويرهن لتولي مناصب قيادية و يأمل تحقيق ذلك في المستقبل القريب.

أسئلة السيد رياض يوسف (ممثل إحدى البنوك المحلية):

- ماهي توقعات البنك بالنسبة لملاءة رأس المال خلال عام 2021؟

رد السيد الرئيس: من الصعب توقع أي شيء في الوقت الحاضر لعدم استقرار الأوضاع. وأضاف بأننا لم نصل بعد إلى نهاية الجائحة و معرفة تأثيرها بشكل كامل.

- لاحظنا إن نسبة الكفاءة قد تأثرت خلال العام.

رد السيد الرئيس: تتأثر نسبة الكفاءة بعاملين الدخل والمصروفات وكانت نسبة الكفاءة مقبولة في الأعوام السابقة ولكنها تأثرت خلال عام 2020 بسبب عدم نمو الدخل بسبب الجائحة واما جانب المصروفات يعمل البنك على السيطرة على المصروفات أو خفضها إن أمكن. وأضاف الرئيس التنفيذي للمجموعة بأنه من جانب المصروفات و مع كل مشاريع التحول الرقمي لم تزد المصروفات عن العام السابق.

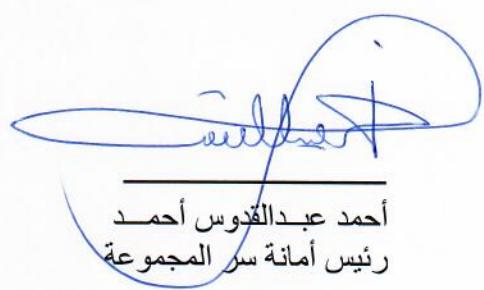


وشكر السيد الرئيس الجميع على الحضور و المشاركة في الإجتماع . وبهذا اختتمت الجمعية العامة العادية اجتماعها في تمام الساعة 11:20 من صباح نفس اليوم الموضح تاريخه بصدر هذا المحضر لبدء مناقشة بنود الجمعية العامة غير العادية .

والله ولی التوفيق ، ، ،



مراد علي مراد
رئيس مجلس الإدارة
رئيس الجلسات



أحمد عبد القووس أحمد
رئيس أمانة سر المجموعة